

قرار من وزيرى المالية وأملك الدولة والشؤون العقارية مؤرخ فى 2 أوت، 1993 يتعلق بضبط قائمة الهيئات والمنظمات والمشاريع الإجتماعية والبرامج المرشحة للإنتفاع بالهبات والإعانات القابلة للطرح من قاعدة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

إن وزير المالية ووزير أملك الدولة والشؤون العقارية،

بعد إطلاعهما على مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وخاصة الفصل 12 الفقرة 5 منها.

قرر ما يلى :

الفصل الأول - طبقا للفقرة 5 من الفصل 12 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات يمكن طرح كامل الهبات والإعانات من قاعدة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات إذا منحت لمنظمات أو مشاريع أو أعمال إجتماعية محددة بالفصل الثانى من هذا القرار.

الفصل 2 - تنتفع «ودادية أعوان وزارة أملك الدولة والشؤون العقارية» بأحكام الفصل الأول.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية.

تونس فى 2 أوت 1993

وزير المالية

الثورى الزرقاطى

وزير أملك الدولة والشؤون العقارية

مصطفى بوعزىز